

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بدائرة المالية - حكومة دبي



الإمارات تؤكد نمو اقتصادها بنسبة 1,3% في 2009 على عكس أرقام

صندوق النقد

أكدت الإمارات العربية المتحدة السبت ان اقتصادها سجل نموا بنسبة 1,3% في 2009 ولم يشهد انكماشاً كما افاد صندوق النقد الدولي، بحسب توقعاتها الجديدة بنمو الاقتصاد بنسبة 3,2% في 2010. واكد وزير الاقتصاد الاماراتي سلطان المنصوري في تقرير عن اقتصاد البلاد في 2009 ان النمو في اجمالي الناتج المحلي بلغ 1,3% في 2009 على الرغم من تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية. وبلغ اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية 249 مليار دولار في 2009، فيما بلغت مساهمة القطاع غير النفطي في الاقتصاد نسبة 71% في 2009 مقابل 66,5% في 2008. وتوقع تقرير وزارة الاقتصاد ان يصل نمو الاقتصاد الاماراتي الى 3,2% في 2010. وكان صندوق النقد الدولي قال في تقرير نشر ان الاقتصاد الاماراتي انكمش بنسبة 0,7% في 2009 بسبب تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية. كما توقع صندوق النقد الدولي ان ينمو الاقتصاد الاماراتي بنسبة 1,3% في 2010 وبنسبة 3,1% في 2011. وكانت الإمارات تأثرت بقوة بالازمة الاقتصادية العالمية، لا سيما اماره دبي حيث واجهت مجموعة "دبي العالمية" التابعة لحكومتها مصاعب مالية وباتت حالياً في المراحل الاخيرة من التوصل الى اتفاق مع دائئيتها لاعادة جدولة ديون بقيمة 23,5 مليار دولار. وتراجعت اسعار العقارات في دبي بنسبة 50% منذ اندلاع الازمة في 2008، فيما تراجعت بنسبة اقل في ابو ظبي.

تعليق

اتخذت حكومة الإمارات منهاجاً قوياً متعدد الجوانب للتعامل مع التباطؤ الاقتصادي والتقليل من تأثيره على الاقتصاد. بالإضافة إلى التدخل في دعم النظام المصرفي، قامت الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية بتطبيق سياسات مالية تحفيزية نشطة لمواجهة التقلبات الدورية. تعتبر الحوافز المالية التي طبقتها الإمارات، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 6,9%، واحدة من بين الأكبر في حجمها من بين الأسواق الناشئة، وبصورة عامة تماثل الحوافز التي طبقتها الصين وروسيا والكويت. وتشمل التدابير التي تم اتخاذها ضمانات القروض للقطاع المصرفي، ضخ رؤوس أموال وإصدار سندات حكومية. على المدى الطويل، يتوقع أن تؤدي الاستثمارات الحكومية الضخمة في مشاريع البنية التحتية إلى تنشيط الطلب المحلي على خدمات البناء والتشييد والمقاولات، وتعزيز التوظيف وأن يوفر قاعدة قوية للاقتصاد بمجمله ليحقق مزيداً من النمو. على سبيل المثال، في يوليو 2009، قامت الحكومة الاتحادية بتأسيس شركة الاتحاد للسكك الحديدية للإشراف على قيام شبكة سكك حديدية وطنية والتي سوف تكون في المستقبل جزءاً من شبكة نقل خليجية موسعة. وكذلك تدرس أبوظبي خططا لإقامة شبكات للمترو والسكك الحديدية، في أعقاب افتتاح مترو دبي مؤخراً.

المصدر: اف ب



الدولية

«فيتش» تخفض تصنيف أسبانيا
بسبب توقعات ضعف النمو
صفحة 02 ◀

وزير المالية: اليونان لن تعيد
جدولة ديونها
صفحة 02 ◀



الإقليمية

السعودية ملتزمة بسقف الإنفاق
الحكومي المحدد في ميزانية 2010
صفحة 03 ◀

شركة النفط العمانية تشتري 30
% في وحدة فالي عمان
صفحة 03 ◀



الوطنية

مجموعة دبي للعقارات توسع
محفظتها العقارية بإطلاق مشروع
"نزل"
صفحة 04 ◀

DIC بـ"دبي القابضة" تطلب تأجيل
ديون وأبناء عن موافقة
صفحة 05 ◀

المقال الأسبوعي : الدين العام
صفحة 06 ◀



31 مايو 2010

«فيتش» تخفض تصنيف إسبانيا بسبب توقعات ضعف النمو

أعلنت وكالة التصنيف الائتماني فيتش أمس الأول انها خفضت تصنيف اسبانيا الائتماني درجة واحدة نظرا الى توقعات النمو الضئيلة فيها، ما يشكل ضربة جديدة الى الحكومة التي تجهد لتهدئة مخاوف الاسواق من ازمة على غرار الازمة اليونانية. وخفضت فيتش تصنيف اسبانيا من الدرجة القصوى أأ الى أ+ لان عملية تقليص المديونية في القطاع الخاص والديون الخارجية ستحد الى درجة كبرى من نسبة نمو الاقتصاد الاسباني على المدى المتوسط. ويكمن دين القطاع الخاص في دين العائلات، والشركات، والمصارف. ويأتي هذا الاجراء عقب اقرار الحكومة الاشتراكية التي تتعرض لضغوط الاتحاد الاوروبي والاسواق اجراءات تكشف قاسية فاقدة الشعبية لدعم ماليتها العامة وسط مخاوف الاسواق من انها تتبع خطي اليونان نحو ازمة مالية. وتسعى الحكومة الى تقليص العجز العام الى الحد المطلوب في منطقة اليورو وهو 3% من اجمالي الناتج الداخلي مع حلول 2013 من نسبة 11.2% الضخمة في العام الفائت.

المصدر: وكالات

معدل البطالة في اليابان يرتفع الي 5.1% في ابريل

ارتفع معدل البطالة في اليابان في ابريل بينما سجلت فرص العمل المتاحة تراجعا للمرة الاولى في ثمانية أشهر. وأظهرت بيانات حكومية أن معدل البطالة ارتفع الي 5.1 بالمئة من 5.0 بالمئة في مارس وهو ما يزيد عن متوسط توقعات السوق البالغ 5.0 بالمئة. وتراجعت نسبة الوظائف الي طالبي العمل الي 0.48 من 0.49 في مارس مسجلة أول انخفاض منذ اغسطس اب عندما هبطت الي مستوى قياسي منخفض بلغ 0.42. لكن عدد عروض الوظائف الجديدة زاد 0.9 بالمئة في ابريل مقارنة مع الشهر السابق ومرتفعا 5.7 بالمئة عن مستواه قبل عام.

تعليق

يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن. البطالة الدورية (Cyclical Unemployment): وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالإنخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

المصدر: رويترز

وزير المالية: اليونان لن تعيد جدولة ديونها

قال جورج باباكونستانينو وزير المالية اليوناني ان بلاده لن تعيد جدولة ديونها ولن تحتاج لمزيد من التخفيضات لتحقيق الاهداف المالية التي حددتها في برنامج التمويل الطارئ الذي اتفقت عليه مع الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي. وطرح على اليونان المثقلة بالديون خطة انقاذ حجمها 110 مليارات يورو/134 مليار دولار/ لتفادي التخلف عن سداد ديونها ووعدت في المقابل بخفض العجز بواقع 11 نقطة مئوية من اجمالي الناتج المحلي وجعله اقل من الحد الاقصى للاتحاد الاوروبي والذي يبلغ ثلاثة في المئة بحلول عام 2013. وتخشى الاسواق من احتمال ان تؤدي اجراءات التقشف القاسية لضمان الصفقة الى اغراق الاقتصاد في ركود اعمق وتهديد وفائه باهدافه المالية مما يؤدي الى اطالة امد ازمة الديون التي تواجه اليونان. وقال باباكونستانينو لصحيفة ايفيثيروتيبيا ان "اليونان لن تحتاج الى اجراءات اضافية ولاسيما اجراءات مؤلمة. لا أري سوى خيار واحد مستقبلا وهو الوفاء باهدافنا بشكل ثابت." ومن المتوقع ان يبقى الاقتصاد اليوناني في حالة ركود للعام الثاني في 2010 بعد تراجع بنسبة اثنين في المئة في 2009. ويتوقع بنك اليونان ان يتفقم الانكماش الاقتصادي مع توقع تراجع اجمالي الناتج المحلي بنسبة اربعة في المئة هذا العام مع ظهور اثر زيادة الضرائب والتخفيضات في الاجور والمعاشات. وقال باباكونستانينو للصحيفة ان "الركود سيكون اعمق في 2010 وبعد ذلك سيكون هناك انتعاش تدريجي. واكد الوزير موقف الحكومة الاشتراكية بان اعادة جدولة الديون ليس خيارا الان او في المستقبل.

تعليق

تأجيل سداد الديون وبهدف إعطاء نفس جديد لمالية الدول المدينة يقرر الدائنون منحها آجالاً إضافية، ويطلق على هذه العملية اسم "إعادة جدولة الديون الخارجية" التي تقدم مكاسب لطرفي المعادلة. وتتحقق مكاسب الدائنين بحصولهم لاحقا على أموالهم بدلا من التوقف النهائي للدولة المدينة عن الدفع، في حين تتمثل مكاسب الدول المدينة باستغلال فترة التأجيل لترتيب أوضاعها المالية والتجارية، إذ عليها معالجة العجز المالي الذي يسبب اللجوء إلى التمويل الخارجي وتنمية صادراتها للحصول على الموارد المالية اللازمة لسداد ديونها المؤجلة. بيد أن هذه العملية تخضع لشروط قاسية تؤثر بشدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها لا تنصدي لأزمة المديونية بل تؤجلها إلى وقت لاحق. لذلك تطالب البلدان النامية بإلغاء بعض التزاماتها المالية، لكن الإلغاء بالطريقة المتبعة حاليا لا يكفي لمعالجة الأزمة ناهيك عن ارتباطه بعوامل سياسية بحتة.

المصدر: رويترز

31 مايو 2010

السعودية ملتزمة بسقف الإنفاق الحكومي المحدد في ميزانية 2010

قال وزير المالية السعودي إبراهيم العساف إن المملكة ملتزمة بمستوى الإنفاق الحكومي المحدد في ميزانية العام الجاري ولا تعتزم تجاوزه بهدف السيطرة على مستوى التضخم. كما أكد العساف أن السعودية لن تتجه إلى الاقتراض أو إصدار سندات حكومية قبل خفض مديونيتها العامة لما دون 10% من الناتج المحلي الإجمالي. ونفى وزير المالية السعودي أي نية للمملكة لتمديد أجل أي من سندات الحكومة التي تبلغ قيمة أكبر دفعة منها 7.7 مليارات دولار وتستحق في يناير المقبل. وتوقع العساف أن يتجاوز نمو الاقتصاد السعودي توقعات صندوق النقد الدولي التي قدرته بواقع 3.7% هذا العام.

تعليق

كان مجلس الوزراء السعودي اقر ميزانية الدولة العامة لعام 2010 وقدرت الإيرادات بنحو 470 مليار ريال نحو 125.3 مليار دولار والمصروفات 540 مليار ريال نحو 144 مليار دولار مسجلة عجزا قدره 70 مليار ريال نحو 18.6 مليار دولار. وتم تخصيص مبلغ 540 مليار ريال للإنفاق على المشاريع وهي الميزانية تعد الأكبر في تاريخ المملكة باحتوائها على أرقام كبيرة للإنفاق على تكملة مشاريع قائمة واطافة أخرى جديدة بتكلفة اجمالية تبلغ 260 مليار ريال بزيادة نسبتها 16 في المئة عن المعتمدة في ميزانية العام الحالي والبالغة 225 مليار ريال.

المصدر: الأسواق.نت

شركة النفط العمانية تشتري 30 % في وحدة فالي عمان

قال بيان لشركة النفط العمانية الذراع الاستثمارية للسلطنة انها وقعت اتفاقا لشراء 30 في المئة من وحدة لشركة فالي البرازيلية تعمل في السلطنة. وقالت الشركة في بيان انها وقعت اتفاقا لشراء حصة 30 بالمئة في فالي عمان لتكوير الحديد. وتبلغ الطاقة الانتاجية لمصنع فالي في منطقة صحار الصناعية تسعة ملايين طن من كريات الحديد سنويا. وسيبلغ المصنع كامل طاقته الانتاجية منتصف 2011. وتعتمد سلطنة عمان على الشركات الاجنبية في اقامة المشروعات لتنويع اقتصادها الذي يعتمد بشدة على صادرات النفط. كما قالت السلطنة ان شركة جي.دي.اف سويس الفرنسية تبني مشروعين للطاقة بقيمة 1.82 مليار دولار. وستملك الشركة الفرنسية وتدير المشروعين في اتفاق مدته 15 عاما وقعته مع الحكومة العمانية.

المصدر: رويترز

31 مايو 2010

دبي القابضة" تطلب تأجيل ديون وأنباء عن موافقة

رجحت تقارير اقتصادية أن يكون إعلان شركة "دبي انترناشيونال كابيتال" عن طلبها تأجيل سداد قروض لمدة ثلاثة أشهر قد جاء بعد موافقة المصارف الدائنة، وهي بمعظمها بريطانية، وذلك بعد ساعات على إعلان الشركة المملوكة للعائلة الحاكمة في إمارة دبي عن تقديم طلب بذلك. وذكرت التقارير أن الشركة العملاقة، وهي ثاني ذارع استثمارية تابعة لإمارة دبي تعلن تعثرها في دفع مستحقات بعد "دبي العالمية" ستواصل دفع فوائد القرض، مبدية تخوفها من تأثير هذه التطورات على اقتصاد الإمارة الذي لم يتمكن بعد من إزالة آثار أزمة "دبي العالمية" التي تنتظر خطط جدول ديونها بدورها موافقة الدائنين. وكانت "دبي انترناشيونال كابيتال" قد أعلنت عن تقديم طلب تأجيل سداد الديون حتى 30 سبتمبر 2010، وذلك بالتنسيق مع لجنة من المصارف. وقالت الشركة، في بيان مقتضب، إن تمديد الدين سيسمح بتطبيق خطة متفق عليها وذات أمد بعيد تسمح للشركة بالحصول على أقصى استفادة ممكنة من أعمالها لصالح الجميع. ولدى الشركة قرض بقيمة 1.250 مليار دولار يستحق في يونيو المقبل، بينما تقدر ديونها الإجمالية بقرابة 2.5 مليار دولار، وذلك كجزء من 12 مليار دولار هي الديون الإجمالية لمجموعة "دبي القابضة" التي تتبع لها "دبي انترناشيونال كابيتال". يذكر أن "مجموعة دبي القابضة" كانت في ذروة نشاطها قبل الأزمة عام 2008 تدير أصولاً متنوعة بقيمة 13 مليار دولار، وقد قامت بالكثير من الصفقات البارزة خلال السنوات الماضية، بينها شراء حصص في مجموعة "توسادوس" و"دونكاستر" و"ديملر كرايسلر" ومجموعة HSBC القابضة، و EADS الدفاعية الأوروبية. ويأتي هذا الإعلان بعد أسبوع على إعلان "مجموعة دبي العالمية" التي تنوء بدورها تحت ثقل ديونها، إنها توصلت لاتفاق مبدئي مع دائنيها الرئيسيين لإعادة هيكلة ديون قيمتها 23.5 مليار دولار.

المصدر: CNN Arabic

دبي انترناشيونال كابيتال باعت استثمارات مدرجة

قال مصدر مطلع ان شركة دبي انترناشيونال كابيتال وهي وحدة استثمارية تابعة لمجموعة دبي القابضة باعت اخر أصولها السائلة المدرجة ويتوق الدائنون الان لمعرفة حصيلة البيع. وقال المصدر مؤكدا مقالا نشر يوم الجمعة في صحيفة ذا ناشونال الاماراتية ان دبي انترناشيونال كابيتال باعت استثمارات في الشركة الاوروبية للطيران والدفاع والفضاء اي.ايه.دي.اس وشركة سوني وبنك اي.سي.اي.سي.اي كانت قد دفعت مقابلها اجمالا 1.5 مليار دولار في 2009. وسيتوق الدائنون الذين يجرون الان محادثات لاعادة جدولة ديون دبي انترناشيونال كابيتال الى معرفة قيمة الاصول المتبقية في دفاتر الشركة ان كانت ثمة أصول متبقية قابليتها للتسييل. وذكر المقال "جرى بيع حصص في اي.ايه.دي.اس التي تصنع طائرات ايرباص وعملاق الالكترونيات الياباني سوني وبنك اي.سي.اي.سي.اي الهندي بعد اندلاع الازمة المالية في 2008". وسعت دبي انترناشيونال كابيتال يوم الخميس الى تأجيل سداد ديون لمدة ثلاثة أشهر في خطوة سلطت الضوء على عمق مشكلات الديون التي تواجه كثيرا من الشركات المرتبطة بالحكومة والتي تحمل اسم دبي. ووفقا لبيانات رويترز تدين دبي انترناشيونال بقرض بقيمة 1.25 مليار دولار يستحق في يونيو حزيران وقال مصدر مطلع على المسألة ان اجمالي ديون الشركة يبلغ 2.6 مليار دولار. ويأتي هذا التأجيل في أعقاب طلب الإمارة في نوفمبر تشرين الثاني تأجيل سداد ديون بقيمة 26 مليار دولار مرتبطة بمجموعة دبي العالمية ووحدين عقاريتين تابعتين لها مما أثار صدمة. وكثرت التكهنات في ابريل نيسان بأن دبي القابضة وهي الشركة الام لدبي انترناشيونال كابيتال تضررت أيضا بشدة جراء الازمة المالية التي عصفت بسوق العقارات في دبي عندما أجلت مجموعة دبي القابضة للاعمال التجارية وهي احدى وحداتها نتائجها لعام 2009

المصدر: رويترز

مجموعة دبي للعقارات توسع محافظتها العقارية بإطلاق مشروع "نزل"

أطلقت مجموعة دبي للعقارات، العضو في دبي القابضة، مشروع "نزل"، المجمع السكني المخصص للعمال، والذي يهدف لتعزيز أسلوب حياة العمال في دولة الإمارات. ويضم مشروع نزل 2236 وحدة سكنية في 13 مبنى منخفضة الارتفاع مع مساحة كلية للبناء تبلغ 92 ألف قدم مربعة في المنطقة الصناعية رقم 1 في جبل علي. وتقدم مجموعة دبي للعقارات عبر طرحها لمجمع نزل إضافة جديدة لمحفزتها العقارية المتنوعة التي تضم مشاريع عديدة منها مشروع جميرا بيتش ريزيدنس، وإكزيكتيف تاورز في الخليج التجاري، ومشروع "شروق" في مردف. ويتضمن المشروع الجديد تصاميم مستوحاة من فنون عمارة البحر المتوسط، ويتميز المجمع بالمساحات المفتوحة وذلك بهدف توفير حياة صحية، وبيئة ترفيهية للعمال. ويضم هذا المجمع مرافق شاملة بما في ذلك مرافق مخصصة للترفيه والراحة، ومطاعم، وعيادات، وصيديات، ومركز لعلاج الحالات الإسعافية، وغرف مخصصة للألعاب، ومكتبة، وقاعات للانترنت، وأجهزة صراف آلي، ومنافذ بيع بالتجزئة، وملعب للكريكت وآخر لكرة السلة. ويقع مجمع "نزل" على مقربة من المنطقة الحرة في جبل علي، في موقع مميز يسهل الوصول منه إلى شارع الشيخ زايد، وشارع الإمارات وأهم الطرق والشوارع الرئيسية الأخرى. ويوفر المجمع الذي يمتاز ببيئة آمنة موقف مركزي مخصص للمركبات الثقيلة والحافلات التي تقل العمال. ويعد مجمع نزل أحد المجمعات السكنية "الخضراء" الصديقة للبيئة، حيث تضم وحدة لمعالجة مياه الصرف الصحي بتقنية "MBBR™". وصممت هذه الوحدة لتخدم حوالي 10 آلاف ساكن، و طاقة استيعابية 3 آلاف متر مكعب وسيتم ضخ المياه المعالجة لإعادة استخدامها في ري الحدائق.

المصدر: الأسواق.نت

31 مايو 2010

اقتصاديون: ارتفاع عدد السكان رغم الأزمة مؤشر إيجابي لجاذبية الدولة

اعتبر مسؤولون وخبراء ورجال أعمال بالدولة، ارتفاع عدد سكان الدولة إلى 8.2 مليون نسمة وفقا لبيانات التقرير الاقتصادي لوزارة الاقتصاد عن العام 2009، مؤشرا ايجابيا على جاذبية الدولة لمختلف الفئات والجنسيات، بالرغم من تداعيات الأزمة العالمية. وأشاروا إلى أن زيادة عدد السكان بين عامي 2008 و2009 بنمو 126 ألف نسمة، ونسبة 1.5%، تعكس محدودية تأثير الأزمة على اقتصاد الدولة، واستمرار توافر العديد من فرص العمل أمام القادمين إلى الدولة، في مختلف القطاعات. وأشار علي إبراهيم نائب مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية بدبي للشؤون التنفيذية إلى أن نمو السكان في الدولة يحمل العديد من الجوانب الايجابية، خاصة فيما يتعلق بمركز الدولة كوجهة استقطاب لفرص العمل والاستثمار. وأضاف إبراهيم ان نمو السكان يسهم في تنشيط قطاع التجارة والاستهلاك وفي تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك القطاع العقاري، والتجاري، كما أن السكان يمثلون أحد أهم موارد التنمية، طالما تم توظيفها بشكل جيد. ولفت إلى أن النمو في السكان واكب النمو في الناتج المحلي والاقتصاد، بالرغم من التوقعات السلبية، موضحا بأن النمو ناتج عن مواليد جدد، ودخول سكان جدد، وهو ما يؤكد أن الإمارات دائرة جذب للبشر من كل العالم. وبين إبراهيم بأنه وباستثناء القطاع العقاري والمقاولات، فإن باقي القطاعات الاقتصادية مستمرة في النمو، علاوة على ان النمو يجسده ارتفاع في الرخص التجارية، وافتتاح مشروعات وفنادق جديدة، وجميعها تستقطب عمالة جديدة، وهذا بدوره يصب في تنشيط القطاعات الخدمية، مثل المواصلات وتجارة التجزئة، والمدارس، والتطبيب، مع تنشيط قطاع السكن، مستبعدا أن يمثل العدد ضغطا على ميزانية الدولة، نظرا لانه عند وضع الميزانيات يتم حساب معدل زيادة في السكان. وقد أفاد التقرير الاقتصادي لوزارة الاقتصاد، بأن تقديرات السجلات الإدارية بينت بأن عدد سكان دولة الإمارات بلغ حوالي 8.2 مليون نسمة عام 2009، في حين أنها كانت حوالي 8.07 مليون نسمة عام 2008، ولفت التقرير إلى أن الوافدين استمروا في القدوم إلى الدولة والبحث عن فرص عمل في مختلف إماراتها، على مدى العام الماضي 2009، بالرغم من الأزمة المالية العالمية، وما رافقها ونجم عنها حتى الآن من تراجع في النشاط الاقتصادي بالدولة، وتراجع الطلب على القوى العاملة في المشروعات المختلفة، والتي كانت تستقدم من العديد من دول المنطقة والدول الأخرى.

المصدر: الاتحاد



31 مايو 2010

الدين العام

اولا تعريف الدين العام و تقسيماته

يعرف الدين العام على أنه الرصيد القائم (غير المسدد) للالتزامات الحكومية المباشرة وغير المباشرة، والمترتب على الحكومة دفعه تسديدا للالتزاماتها. وتقسّم الديون من حيث تاريخ استحقاقها إلى أربعة أنواع: الأول قصير الأجل يستحق الدفع خلال سنة، والثاني متوسط الأجل يستحق الدفع خلال 2 إلى 3 أما طويل الأجل تمتد فترة استحقاقه إلى ثلاثين سنة، والرابع الديون التي ليس لها فترة استحقاق، وتبقى الحكومة ملتزمة بدفع الفوائد عليها إلى الأبد. كما يمكن تقسيم الديون حسب مصادرها إلى ديون داخلية وأخرى خارجية. فالديون الداخلية هي التي يترتب على الحكومة دفعها للأفراد والشركات والمؤسسات بالعملة المحلية. أما الديون الخارجية المترتبة على الدولة للأفراد والمؤسسات والشركات والحكومات الأجنبية، فيتم دفع استحقاقاتها بالعملات الأجنبية. كما يمكن تقسيم الدين من ناحية الفائدة المترتبة عليه إلى ديون خارجية، يتم تقديمها من قبل حكومات أو مؤسسات دولية، تحدد معدلات الفائدة عليها على أسس تجارية، ويطلب مانحوها تقديم ضمانات من الدول المدينة. كما أن هناك ديوناً خارجية ميسرة، لا تستلزم ضمانات كثيرة، وبمعدلات فائدة رمزية. وتقوم بعض الدول أو المؤسسات الدولية في معظم الأحيان، بتقديم النوع الأخير من القروض ضمن أهداف وشروط معينة. تمثل قضية الدين العام إحدى أهم المشاكل الاقتصادية، التي تعاني منها اقتصاديات العديد من دول العالم، خاصة النامية منها، لما تسببه من اختلالات مالية قد تعمق الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها هذه الاقتصاديات. كما أنها في كثير من الأحيان تصل إلى حد المس بالجوانب السيادية للدول المدينة، وتجبرها على تبني برامج اقتصادية تمس نوعية الحياة، والرفاه الاقتصادي والاجتماعي لغالبية السكان، نتيجة لسياسات التقشف التي يطالب كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي الدول المدينة بتطبيقها. وتؤدي هذه البرامج في معظم الأحيان إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، نتيجة لما تلحقه من تدهور في الطلب الكلي لخفض النفقات الحكومية، وتجميد الرواتب والأجور، وإلغاء أو تقليص الدعم الحكومي للعديد من السلع الأساسية، وما يلحقه هذا التدهور في مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الفقيرة ومتوسطة الدخل.

ثانيا أسباب الدين العام

غالبا ما تؤخذ قضية الدين العام الخارجي بشيء من الحساسية، عند كثير من الأوساط السياسية والرأي العام، فكأن الدين العام الخارجي شر يجب الابتعاد عنه، ليس لما يسببه من آثار سلبية محتملة على الاقتصاد فحسب، بل يتعدى ذلك إلى القضايا السيادية خاصة للدول النامية، وما يسببه من استنزاف للموارد المالية المحلية. قبل التطرق إلى القضايا النظرية والسياسية المتعلقة بالدين العام، يحسن بنا التعرف إلى بعض المصطلحات المتعلقة بأسبابه والحاجة إليه، ومحاولة فهمها في إطار اقتصادي وسياسي بعيد عن العواطف والقضايا الحماسية، هذا من ناحية. أما الملاحظة الثانية التي يجب توضيحها في هذا السياق، فهي صعوبة النظر إلى الديون الخارجية من منظور الربح والخسارة، أي أن الدولة لا تستطيع الاقتراض في ديونها على المشاريع، التي تولد مداخيل تكفي لتسديد الالتزامات المستقبلية للقرض. إن جزءاً كبيراً من الديون العامة تخصص لتنفيذ بعض مشاريع البنية التحتية، التي لا تدرّ عادة أية مداخيل مباشرة، أو أن المداخيل التي تدرها لا تكفي لتغطية التكاليف، مما يزيد من صعوبة التعامل مع أزمة الديون الخارجية على أسس الربح أو الخسارة بالمفهوم التجاري الضيق. في بعض الأحيان يلجأ الاقتصاديون إلى تقسيم الديون إلى ديون منتجة وغير منتجة. ويعتبر الدين العام منتجا، إذا تم استخدامه في شراء أصول تساعد على توليد دخل للحكومة، أو تسهم في زيادة الإنتاجية الكلية في الاقتصاد الوطني. وبغض النظر عن التقسيمات المحتملة للدين العام، فإن الأسباب التي تدفع الدول إلى الاقتراض تختلف باختلاف أهدافها وطبيعتها اقتصادياتها. ويمكن حصر الأسباب التي تدفع الحكومات إلى الاقتراض فيما يأتي: تلجأ معظم الدول النامية إلى الاقتراض لتغطية العجز في موازنتها العامة، حيث إن الإيرادات المحلية لهذه الدول لا تغطي الإنفاق خلال بعض السنوات، مما يدفعها إلى الاقتراض، خاصة وأن هذه الاقتصاديات تتصف بعدم التنوع، وضعف قاعدة الموارد، وعدم كفاءة النظام المصرفي في توفير المدخرات. تلجأ بعض الدول إلى الاقتراض؛ لمقابلة بعض الظروف الطارئة وغير المتوقعة، أو للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، أو لتمويل الحروب، مما يلزمها زيادة الإنفاق لمقابلة مثل هذه الحالات تحتاج الدول النامية إلى استثمارات هائلة في البنية التحتية، مما يدفعها إلى تغطية احتياجاتها في هذا المجال من الدين العام بوصفه مصدراً أساسياً لتمويلها. ومما يضاعف المشكلة، أن معظم مشاريع البنية التحتية لا توفر مداخيل مباشرة، يمكن الاعتماد عليها في خدمة الدين العام المترتب نتيجة تنفيذ هذه المشاريع. تلجأ العديد من الدول إلى الدين العام لتمويل العجز المزمّن في موازين مدفوعاتها، ولعجز الصادرات عن مواكبة الزيادة المطردة من الواردات لدى معظم الدول النامية.



31 مايو 2010

ثالثًا مخاطر الدين العام

يختلف الاقتصاديون حول الآثار المترتبة للديون العامة على الاقتصاد، وما تسببه من تراحم بين الحكومات والقطاع الخاص على مصادر التمويل، مما يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار نتيجة لارتفاع سعر الفائدة. إذ يرى الكينزيون أن تمويل العجز في الموازنة العامة من خلال اللجوء إلى الدين العام بدلًا من الضرائب، أقل تأثيرًا على الاستهلاك والدخل من تمويل العجز من خلال فرض ضرائب جديدة. أما الاقتصاديون الكلاسيكيون فيرون أن لجوء الدولة إلى الدين العام لتمويل العجز الجاري في الموازنة العامة له الأثر نفسه في حالة لجوء الحكومة إلى الضريبة. فعلى سبيل المثال يرى ريكاردو أنه لا يوجد هناك فرق بين تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي من الدين العام أو الضرائب، طالما أن استحداث دين جديد، يكون مساويًا للقيمة الحالية للضرائب التي سوف تقوم الحكومة بفرضها في المستقبل وعلى الرغم من هذه الخلافات بين المدارس الاقتصادية حول الآثار المحتملة للدين العام، فإن هناك إجماعًا على أهمية الإدارة الفعالة للدين العام في خفض الأعباء المترتبة عليه، وهذا ما سيتم بحثه لاحقًا، خاصة وأن فرض الضرائب في المستقبل، هو الملاذ النهائي لدفع الاستحقاقات المترتبة على الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي. وهذا يعني أن إدارة الدين العام تؤثر على مستقبل الاقتصاد بشكل كبير. ومع تقادم أزمة المديونية العالمية منذ بداية الثمانينيات، ظهرت نظريات متعددة لتفسير الآثار المحتملة للدين العام، والحدود التي يمكن أن تشكل أزمة إذا ما تم تجاوزها على الرغم من الخلاف الموجود بين الاقتصاديين على هذه الحدود. حيث إن تحديد هذه الحدود، يستلزم التمييز بين رغبة الدولة في الاقتراض، وطاقتها على الاقتراض في الأجل الطويلة والمتوسطة والقصيرة. وقد تم تحديد المخاطر المحتملة للدين العام، من قبل صندوق النقد الدولي: والبنك الدولي لتشمل مخاطر السوق: وهي المخاطر المصاحبة للتقلبات في أسعار الفائدة، وسعر الصرف، وأسعار السلع على تكلفة خدمة الدين العام، إذ يؤثر تغير سعر الفائدة على تكلفة خدمة الدين على الإصدارات الجديدة، عند إعادة تمويل الدين ذي السعر الثابت؛ لذلك فإن الدين قصير الأجل، ينطوي عادة على مخاطرة أكبر من الدين طويل الأجل ذي السعر الثابت.

مخاطر التجديد: وهي مخاطرة تجديد الدين بتكلفة مرتفعة بشكل غير عادي، أو في الحالات المتطرفة عدم إمكانية تجديد الدين على الإطلاق. إن تجديد الدين بأسعار فائدة أعلى، أو عدم القدرة على تجديد الدين نتيجة الزيادات الكبيرة غير العادية في تكلفة الدين الحكومي أو في كليهما، يمكن أن يتسبب في أزمة دين، أو يؤدي إلى تقادم تلك الأزمة، لما يترتب على ذلك من خسائر اقتصادية ومالية.

مخاطر السيولة: هناك نوعان من مخاطر السيولة. النوع الأول، ويتعلق بالتكلفة أو الغرامة، التي يواجهها المستثمرون عند محاولة الخروج من مركز ما، عندما يقل عدد المتعاملين بشكل ملحوظ، أو بسبب افتقار سوق معين إلى العمق المالي، وهذا النوع من المخاطر أكثر شيوعًا في الحالات، التي تشتمل فيها إدارة الدين على أصول سائلة. أما النوع الثاني فيتعلق بالمقترض، وينتج عن تناقص حجم الأصول السائلة بسرعة، إما في مواجهة التزامات تدفق نقدي غير متوقعة، أو في مواجهة صعوبة الحصول على أموال من خلال الاقتراض، خلال فترة زمنية قصيرة.

مخاطر الائتمان: وتتمثل في عدم أداء المقترضين للقروض، أو الأصول المالية، أو عدم تسديد طرف ما لالتزاماته في العقود المالية، وتكتسب هذه المخاطر أهمية

خاصة في الحالات التي تشتمل فيها إدارة الدين على أصول سائلة، أو في حالة قبول العطاءات في مزادات الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة.

مخاطر التسوية: وهي المخاطر التي من المحتمل أن تتكبدها الحكومة بوصفها طرفًا نتيجة لعجز الطرف المقابل عن التسوية لأي سبب آخر بخلاف التخلف عن السداد، وهذا النوع من المخاطرة، يعدّ الأكثر شيوعًا في أسواق الصرف، كالتأخير المحتمل في تسلم الدولة المقترضة لقيمة القرض التي قامت الدولة المقرضة بدفعه. وذلك لأسباب قد تتعلق بالسيولة، أو بعض صعوبات العمل بالمخاطر التشغيلية: وهي المخاطر الناتجة عن أخطاء المعاملات في مختلف مراحل تنفيذ المعاملات وقيدها، أو عدم كفاية أو فشل الرقابة الداخلية أو النظم أو الخدمات، أو مخاطر السمعة، أو المخاطر القانونية، أو نقص السرية، أو الكوارث الطبيعية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي. وللتخفيف من هذه المخاطر وسهولة متابعة الآثار السلبية المحتملة للدين العام، فقد تم اعتماد مجموعة من المؤشرات، التي تعكس إلى حد ما بعض الجوانب المهمة في قدرة الدولة على تحمل أعباء المديونية.

تابع إدارة الدين العام في العدد القادم